عرض اطاريح ورسائل

اثر التواجد العسكري الامريكي على النظام السياسي في العراق (*)

عرض
الدكتور ستار الدليمي

اثارت مسألة احتلال الولايات المتحدة للعراق جدلاً واسعاً حول نية الاولى المبينة مسبقاً واجتهادها لاستغلال الظروف المناسبة لتحقيق اهدافها المرسومة، حيث عكست هذه التغييرات طبيعة الفكر الاستراتيجي الامريكي وكذلك السياسة التي من المفترض تطبيقها لجعل معظم دول المنطقة تحت السيطرة الكاملة والشبه كاملة لها.يحاول الباحث في هذه الرسالة ان يثبت فرضية مفادها بان الولايات المتحدة لم تكن صادقة في طرح مسوغاتها حول الحرب على العراق، انما اشار الواقع الى ان في داخل هذه المبررات كانت اسباب عبرت بشكل او باخر عن النية الحقيقية لهذا الاحتلال.

انقسم التوجه الامريكي نحو العراق في بداية القرن العشرين الى قسمين:

تمثل الاول الجانب الاقتصادي، حيث استطاعت الشركات الامريكية ان تحصل على امتيازات لاستثمار البترول في العراق منذ الثلاثينيات وتوسعت بعد الحرب العالمية الثانية بسبب ضعف المنافسة التي كانت تتلقاها من الدول الاستعمارية مثل فرنسا بريطانيا. لكنها من جانب اخر جوبهت بتحدي تمثل بثورة ١٩٥٨ التي اصدرت قانون رقم (٥٨) والذي تضمن انتزاع اغلب مناطق الامتياز التي كانت تتمتع بها الشركات الامريكية، وبعد ازمة النفط العالمية عام ١٩٧٣ اصبح من اولويات السياسة الامريكية هو فرض السيطرة على المناطق المنتجة للنفط حتى وان كانت بالطرق العسكرية.

اما من الناحية السياسية، فكان التنافس الامريكي – السوفيتي الدافع الرئيس في مد السيطرة الامريكية على المناطق الحيوية، لذلك سعت الولايات المتحدة لربط منطقة الشرق الاوسط بسلسلة من الاحلاف كان من بينها البيان الثلاثي الصادر عن الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا عام ١٩٥٠، ومنظمة الدفاع عن الشرق الاوسط عام

(*) رسالة ماجستير تقدم بها الطالب رائد شهاب، ونوقشت في كلية العلوم السياسية–جامعة بغداد ٢٠٠٥.

١٩٥٣، ثم حلف بغداد عـــام ١٩٥٥. وبسبب فشل هذه الاحـــلاف اتخـذت السياسة الامريكية منحى اخـــر تمثـل باعلان الرئيس الامريكي الاسبق جيمي كارتر الذي اصدره عام ١٩٨٠ والـذي دعا فيه الى استخدام القوة العســكرية للدفاع عن المصالح الحيوية الامريكيـة في الخليج العربي. وقد تجســد هـذا الاعلان بانشاء قوة الانتشار الســريع والتي تطورت فيما بعد لتشكيل القيـادة المركزية للولايات المتحدة.

احدثت حرب الخليـج الثانيـة منعطفاً في تأريخ المنطقة، حيث اتجـه التفكير الامريكي بعد الحرب الى اعادة ترتيب قواته في المنطقة ضمن صياغة جديدة، وقد اقتضت السياسة الامريكيـة ان تبقي او تحتفظ بقوة عسكرية ضـد أي تهديد لمصالحها في العالم ابتـداءاً بمنطقة الشرق الاوسط التي لا تــزال تشكل مصدر قلق ممـا حتـم علـى الولايات المتحدة ان تواصل تواجدهـا المادي لمدة طويلة عبر انشاء تحـالف اقليمي ضروري يتطلب وجود عسكري دائم في منطقة الخليج العربي.

استخدمت الولايـات المتحـدة مبررات لتسويغ احتلالها للعراق كـان احدها نزع اسـلحة الدمـار الشـامل باعتبار ان امتلاك النظام السابق لـهذه الاسلحة يشكل خطراً علـى المصـالح الامريكية بالدرجة الاولى. كما مثلـت سياسة مكافحة الارهاب مـبرراً اخـر للسياسة الامريكية في احتلالها العـراق على اثر احداث ١١ ايلول باعتبـار ان هناك علاقة بين النظام السابق وتنظيـم القاعدة والتي قد تكـون غـير قابلـة للتصديق بسبب التناقض الايديولوجي.

نتج عن الاحتلال الامريكـي للعراق انهيار دولة باكملـها وحـدوث فراغ في السلطة والاجهزة القادرة على حفظ امن البلاد، لذلك مر العراق بعـدة مراحل من التطورات السياسية كان من ابرزها حلول حـاكم مدنـي امريكـي وبروز مجلس الحكم العراقي الذي ضم ٢٥ عضواً، ثم تطورت الحالـة الـى تسلم مقاليد السلطة شكلياً الى حكومـة مؤقتة في ٣٠ حزيران ٢٠٠٤ وسـن قانون ادارة الدولة الذي تضمن عـدة تشريعات مهمة منها ما يتعلق بتنظيـم امور الانتخابات واقرار مبدأ الفيدراليـة وغيرها من التشريعات ذات الاهميـة في المراحـل القادمـة مـن مسـتقبل العراق.

توصل الباحث الى نتائج عديدة منها ان العراق اصبح بشكل او بـاخر تحت السيطرة الامريكية وعليـه فـان العمل على اخفاء مظاهر الاحتلال تعـد قضية ضرورية والذي بدوره يعطـي للحكومات المتعاقبة فرصـة لتحقيـق الاهداف الوطنية. نتيجة اخرى تمثلـت بضرورة ان تتصرف الاحزاب والقوى السياسية في هذه الظروف وفـق مـا يتناسب مع مصلحة البلاد بهدف تحقيق استقلال فعلي وتأسيس دولة ديمقراطية قائمة على اساس صحيح.